الصادرات

بلغت نسبة صادرات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الى الأردن، ثمّ الى بقية الدول العربية، وفي مقدمها دول الخليج، من المنتوجات الزراعية حوالى ٣٨ بالمئة من صادرات الضفة، وحوالى ١٨ بالمئة من صادرات قطاع غزة. ويعتمد بعض المحاصيل، الى حدّ بعيد، على الصادرات الى الأردن. فمثلاً تصدّر الضفة الفلسطينية الى الأردن حوالى ٨٠ بالمئة من صادراتها من الفواكه (عدا الزيتون، الذي يصدّر حوالى ٤٠ بالمئة منه الى الاردن). وتصدّر الضفة الى الاردن حوالى ٦٠ بالمئة من صادراتها من الخضار؛ كما ان قطاع غزة يصدّر الى الاردن حوالى ٢٥ بالمئة من صادراته من الحمضيات[٢].

وصف رئيس اتحاد منتجي الحمضيات في قطاع غزة، الحاج هاشم عطا الشوّا، تأثير الأزمة في الخليج في تصدير الحمضيات، فقال: «لقد كان قطاع غزة، قبل ازمة الخليج، يشكو من وضع اقتصادي سيىء. وقد ازداد، اليوم، سوءاً على سوء، اذ لا يوجد في القطاع صناعات مهمة تذكر بمعنى الكلمة، وأهم مورد اقتصادي هو الحمضيات التي تواجه الكثير من المصاعب، ممّا قلّص من منتوجات الحمضيات، نظراً الى صعوبة التسويق والمنافسة، وليس هناك من يهتم بهذا الموضوع، او يعيره اهتماماً، كما هو حاصل في الحمضيات المنافسة، التي تلاقي كل الدعم والتشجيع في عمليات التسويق. فلقد بلغ انتاج قطاع غزة، في العام الحالي، ١٧٤ الف طن، تمّ تصدير ٤٨ الف طن الى دول الخليج والسعودية، من طريق الاردن، وتشكل هذه الكمية ٢٧,٦ بالمئة من المحصول. ولذلك، اذا ما سدّت تلك الاسواق هذا الموسم، فلن يكون هناك من سبيل في وجه المصدرين الّا بيع حمضياتهم في المصانع الاسرائيلية ـ مصانع العصير ـ التي تستوعب حوالى ٥٥ بالمئة من انتاج القطاع، أو أسواق اوروبا الغربية التي تصدّر اليها الحمضيات من طريق ' ارساليات على الحساب ' ، أي انها تباع في الأسواق والمزادات هناك لحساب المصدّر، ممّا يلحق الكثير من الخسائر بالمصدّرين»[٣].

امّا الصادرات الصناعية الى الاردن، فقد بلغت حوالى ١٨,٣ بالمئة[٤].

قال رئيس مجلس ادارة شركة الالكترود في الخليل، كمال حسّونه، ان الشركة قد تقلصت صادراتها الخارجية بمقدار ٣٠ بالمئة، نتيجة الأزمة في الخليج، حيث انها كانت تصدّر الى الكويت والسعودية ما يقارب ٢٠٠ طن شهرياً[٥].

أمّا بالنسبة الى الصناعات العمرانية، وهي الصناعات المتعلقة بالبناء، والتي تشمل مقالع الحجارة ومناشير الحجر والكسّارات وغيرها، فقد تضرّرت كثيراً نتيجة الأزمة في الخليج، حيث انها كانت تصدّر الى الاردن، قبل اندلاع الأزمة، ما يقارب الـ ٢٥٠ شاحنة شهرياً؛ وبعد الأزمة، فانها اوقفت حوالى ٩٧ بالمئة من صادراتها، وثلاثة بالمئة فقط أُرسلت الى البحرين.

لقد بلغت قيمة الصادرات من المنتوجات الزراعية والصناعية، خلال العام ١٩٨٩، الى الاردن، ومنها الى بقية الدول العربية، وفي مقدمها دول الخليج، حوالى مئة مليون دولار[٦]. واذا ادركنا ان هذه السوق كانت المنفذ الوحيد لاقتصاد الاراضي المحتلة الزراعي، الذي يشكل القاعدة الاساسية لاقتصادات هذه المناطق، لتبيّن لنا حجم الاضرار التي يمكن ان تلحق بهذه الاقتصادات، جرّاء الاجراءات والقيود التي من المتوقع ان تقدم على اتخاذها السلطات الاسرائيلية بمنع تصدير هذه المنتجات الى الدول العربية. وقد بيّن ذلك منسق شؤون المناطق المحتلة، شموئيل غورين، حين قال: «ان اسرائيل ستقوم بعمليات مراقبة لمنع نقل منتجات زراعية من المناطق [المحتلة] الى العراق، ولن نوافق على ان تصل منتجات يتمّ تصديرها الى الاردن الى العراق»[٧]. أمّا مساعده، الكولونيل زاخ، فقد قال: «اننا قد أوضحنا لرجال الصناعة والمزارعين في المناطق [المحتلة] اننا لن نسمح